الصباح الاقتصادية
12
العدد 3651 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 29 شعبان 1441 - الموافق 22 أبريل 2020
Wednesday 22 April 2020 - No.3651 - 13 th Year

بهدف تغطية العجز في التدفقات النقدية للقطاعات

الهاشل يحدد ضوابط التمويل الميسر للمشروعات

- كلفة معالجة الأزمات تكبر كلما تأخرنا في اتخاذ الخطوات الضرورية
- الحزمة التحفيزية تهدف إلى تجنب ما قد يترتب على توقف عجلة الاقتصاد الوطني من تكاليف باهظة على جميع المستويات

محمد الهاشل

- يمنح العميل المتضرر فترة سماح لمدة سنة تبدأ من تاريخ المنح ويحدد أجل السداد بفترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات
- الحد الأقصى للتمويل الممنوح للعميل المتضرر ما يعادل مقدار العجز في صافي التدفقات النقدية المطلوبة حتى نهاية ديسمبر 2020
- يوجه التمويل لتغطية النفقات الدورية التعاقدية المطلوبة ولا يستخدم في دفع أقساط أو أعباء التسهيلات الائتمانية

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل اليوم الاثنين وضع الضوابط للتمويل الميسر المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وانطلاقا من مبادئ دستور دولة الكويت، التي تحث على التضامن بين أفراد المجتمع وتعلي قيم الإنسانية، وفي ضوء التوجيهات السامية في هذا الشان، اتخذت دولة الكويت عديدًا من التدابير لحماية سكانها كافة في مواجهة تفشي فايروس كورونا المستجد. وبينما يستمر الأخذ بالإجراءات اللازمة لتعزيز الأمن الصحي في البلاد، تتواصل أيضا الجهود الحثيثة لترسيخ الاستقرار الاقتصادي، حتى ننجح بالمحافظة على حياة الناس وحماية معيشتهم.

وفي إطار متابعة آثار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الدولة في مواجهة انتشار الفايروس، أخذت الكويت زمام المبادرة وتبنت أسلوب التعامل المبكر لنذرأ الأزمة بالحلول الاستباقية، إذ تخبرنا التجارب المحلية والعالمية، أن كلفة معالجة الأزمات تكبر كلما تأخرنا في اتخاذ الخطوات الضرورية، وكلما تراخينا في تقديم الحلول اللازمة، فالنشاط الاقتصادي سلسلة مترابطة ومتفاعلة، وإن اعتلت إحدى وحداتها فسرعان ما تتفشى العدوى في بقية الوحدات، وتطال آثارها حياة الأفراد اليومية، كما نضر بسمعة البلاد الاقتصادية، فيصعب عندها الحل وترتفع كلفته. وإن حماية النشاط الاقتصادي المنتج رغم تحدياتها، أجدى من بنائه من جديد.

ومن هنا أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (455) بتاريخ 2020/3/31، الذي قدم حزمة إجراءات تحفيزية راعت جملة من المبادئ، على رأسها الحرص على المال العام وترشيد استخدامه، وضمان الحماية الاجتماعية للمواطنين، والمحافظة على أوضاع الموظفين الكويتيين العاملين في القطاع الخاص، وتعزيز الأمن الاجتماعي.

وتهدف هذه الحزمة التحفيزية إلى تجنب ما قد يترتب على توقف عجلة الاقتصاد الوطني من تكاليف باهظة على جميع المستويات، من خلال دعم القطاعات الحيوية والأنشطة ذات القيمة المضافة للاقتصاد المحلي، من بالشركات والمشروعات الحاصلة على التمويل، مثل دفع رواتب الموظفين وسداد الإيجارات والمصاريف الثابتة لتلك الشركات والمشروعات، وُضعت مجموعة من الضوابط لتلتزم بها البنوك عند تقديم التمويل الميسر، وسوف يراقب بنك الكويت المركزي تطبيق هذه الضوابط لضمان الالتزام بها، كما سيتابع آثارها للتأكد من أنها تحقق الغايات المرجوة منها.

ونعرض فيما يلي ضوابط التمويل المقدم من البنوك الكويتية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا (COVID-19):

الباب الأول: التعريفات

• البنوك:

البنوك الكويتية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي.

• الصندوق:

يقصد به الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

• المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

الكيانات الاقتصادية التي ينطبق عليها التعريف الوارد بالقانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعدل بالقانون رقم (14) لسنة 2018 ولائحته التنفيذية وتعديلاته، والتي تعمل في أنشطة ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وفقا لأنظمة الصندوق.

حيث يُعرّف القانون المشروعات الصغيرة بأنها «المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن خمسين عاملاً، ولا تتجاوز أصولها 250.000 د.ك، ولا تتجاوز إيراداتها 750.000 د.ك سنوياً، على أن يكون المشروع مستقلاً، وغير تابع لكيان قانوني آخر، وإذا ارتبط بكيان قانوني تجاري آخر، يُعتمد بالتعريف إجمالي أصول تلك الكيانات وإيراداتها ومجمل عدد العمالة فيها.»

ويُعرّف القانون المشروعات المتوسطة بأنها «المشروعات التي لا يقل عدد العاملين بها عن واحد وخمسين عاملاً ولا يزيد عن مائة وخمسين عاملاً، ولا تتجاوز أصولها 500.000 د.ك، ولا تتجاوز إيراداتها 1.500.000 د.ك سنوياً، على أن يكون المشروع مستقلاً، وغير تابع لكيان قانوني آخر، وإذا ارتبط بكيان قانوني تجاري آخر، يعتمد بالتعريف إجمالي أصول تلك الكيانات وإيراداتها ومجمل عدد العمالة فيها.»

• العملاء المتضررون:

هم الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات والكيانات الاقتصادية من القطاع الخاص المحلي، والتي كانت تعمل بكفاءة تشغيلية ولها قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وقدرات على خلق فرص للعمالة الوطنية، والتي تضرر نشاطها جزئياً أو كلياً جراء أزمة فايروس كورونا (COVID-19)، مما يترتب عليه عدم قدرة هؤلاء العملاء على تغطية النفقات الدورية التعاقدية الأساسية المطلوبة.

• التمويل:

التمويل الميسّر الذي يقدم للعميل المتضرر وفقاً لهذه الضوابط، بهدف تمكينه من الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

• الحد الأقصى للتمويل:

يبلغ الحد الأقصى للتمويل الممنوح للعميل المتضرر، ما يعادل مقدار العجز في صافي التدفقات النقدية المطلوبة حتى نهاية ديسمبر 2020. ويتم احتساب هذا العجز من قبل البنك وفق دراسة شاملة لأوضاع العميل المتضرر، ويعيد البنك تقييم مقدار العجز في شهري يونيو وسبتمبر من عام 2020.

• أوجه استخدامات التمويل:

يوجه التمويل لتغطية النفقات الدورية التعاقدية المطلوبة (مثل الرواتب والإيجارات وأي دفعات مستحقة عن التزامات سابقة أو قائمة)، ولا يستخدم في دفع أقساط أو أعباء التسهيلات الائتمانية المقدمة من بنوك وجهات مانحة أخرى.

• العجز في التدفقات النقدية:

الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة للعميل المتضرر، من إيرادات نشاطه بمختلف أنواع هذه الإيرادات، والتدفقات الخارجة في صورة نفقات دورية تعاقدية مطلوب تغطيتها وفقا لأوجه استخدامات التمويل المذكورة في البند (7) من هذا الباب.

• السداد:

يمنح العميل المتضرر فترة سماح لمدة سنة تبدأ من تاريخ المنح، ويحدد أجل السداد بفترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات شاملة سنة السماح، حيث يقدر البنك أجل السداد وفقا للتدفقات النقدية المتوقعة، على أن تكون دفعات السداد ربع سنوية، وأن تشمل أصل الدين والفائدة/العائد.

الباب الثاني: شروط منح التمويل

• لا يستفيد من هذا التمويل العميل غير المنتظم في السداد كما في 2019/12/31 واستمر عدم انتظامه حتى تاريخ الطلب. ويحدد عدم الانتظام وفقا لما تقضي به تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية، وما تقضي به اللائحة التنفيذية للقانون رقم (14) لسنة 2018 في شأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما تقضي به ضوابط محفظة المشروعات الصغيرة لدى بنك الكويت الصناعي.

• يحدد البنك حجم التمويل بناءً على ما تسفر عنه دراسة أوضاع العميل الائتمانية، ووفقا لتقدير احتياجات العميل لتغطية العجز في التدفقات النقدية للالتزامات الدورية التعاقدية.

• يقدم البنك التمويل على دفعات تتزامن مع الاحتياجات الدورية المطلوبة لسد العجز في التدفقات النقدية الفعلية المتحققة للعميل المتضرر، كما يجب إعادة تقييم مقدار العجز في شهري يونيو وسبتمبر من عام 2020 مع مراعاة التدفقات النقدية الفعلية المتحققة للعميل المتضرر.

• يلتزم البنك والعميل بصرف التمويل في أوجه الاستخدام المنصوص عليها في البند (7) من الباب الأول. ويتوجب على البنوك المانحة اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة لمتابعة الصرف واستخدام العميل المتضرر للتمويل. ويراعى التنسيق بين البنك مانح التمويل والبنوك الأخرى، لتحويل المستحقات (مثل رواتب الموظفين لدى العميل، والإيجار وغيرها من النفقات الدورية التعاقدية) من التمويل المقدم للعميل، وإيداعها في حسابات المستحقين بالبنوك مباشرة، ولا يصرف التمويل نقدا للعميل.

• لا يتقاضى الصندوق من المشروعات الصغيرة والمتوسطة أي عمولات أو رسوم أو أرباح لقاء ما يقدمه من تمويل.

• تتولى البنوك مسؤولية إدارة المديونية، وتتحمل كامل المخاطر الائتمانية عن التمويل المقدم منها، وتحصل البنوك فقط على الفوائد/العوائد المنصوص عليها في الباب الخامس من هذه الضوابط، ولا تتقاضى أي عمولات أو رسوم أخرى.

الباب الثالث: آلية المنح للعملاء من المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يأتي دور البنوك الكويتية في التعاون مع الصندوق لتقديم التمويل لهذه الشريحة انطلاقا مما يتوفر لديها من خبرات مصرفية، وكوادر بشرية مؤهلة قادرة على القيام بالدراسات الائتمانية بكفاءة عالية، بالإضافة إلى ما يتوفر لدى البنوك من منافذ عديدة تمكنها من تلقي الطلبات وإنجاز تلك الدراسات بالسرعة

مؤشرات البورصة تواصل الهبوط

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشر السوق العام 91ر45 نقطة ليبلغ مستوى 4706ر20 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر9 في المئة.

وتم تداول كمية اسهم بلغت 160ر6 مليون سهم تمت عبر 8636 صفقة نقدية بقيمة بلغت 36ر07 مليون دينار كويتي (نحو 122ر6 مليون دولار امريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 2ر4 نقطة ليبلغ مستوى 4020ر02 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر06 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 68ر5 مليون سهم تمت عبر 2299 صفقة نقدية بقيمة 3ر2 مليون دينار (نحو 10ر8 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 135ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5055ر4 نقطة بنسبة هبوط بلغت 2ر6 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 92ر13 مليون سهم تمت عبر 6337 صفقة بقيمة 32ر8 مليون دينار (نحو 111ر5 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 39ر7 نقطة ليبلغ مستوى 3966ر4 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر99 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 55ر6 مليون سهم تمت عبر 2002 صفقة نقدية بقيمة 2ر7 مليون دينار (نحو 9ر18 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (بتروجلف) و(قابضة م ك) و(تمدين ع) و(نابيسكو) أما شركات (بتروجلف) و(الدولي) و(بيتك) و(اهلي متحد) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (مراكز) و(منازل) و(مبرد) و(صناعات) الأكثر انخفاضا.

جلسة حمراء للبورصة

الخرافي: «اتحاد الصناعات» يسعى لإرجاء قرار نسب العمالة الوطنية في المصانع إلى اشعار اخر

عقد اتحاد الصناعات الكويتية جمعيتة العمومية العادية وغير العادية الـ28 امس الثلاثاء مراعيا التباعد الاجتماعي تطبيقا لتعليمات وإرشادات وزارة الصحة في ظل انتشار فيروس كورونا (سارس كوف - 2) المسبب لمرض (كوفيد - 19).

واستعرض الحضور إنجازات العام الماضي ومنها تعديلات القانون 2019/74 لبعض احكام القانون 2016/49 للمناقصات العامة وخاصة البنود المرتبطة باولوية المنتج المحلي وتجديد الثقة بحسين الخرافي في رئاسة الاتحاد للدورة السابعة.

وقال الخرافي في كلمته خلال انعقاد الجمعية ان الاتحاد بذل الجهود المعهودة منه دائما لمواجهة كل التحديات التي مر بها القطاع الصناعي لتحقيق افضل النتائج والتي انعكست إيجابا على المصانع المحلية في محاولة للمحافظة على كيان القطاع. وأكد أن الاتحاد حل العديد من المشاكل الفردية او الجماعية التي تواجه المصانع المحلية ومنها تقديم دراسة متكاملة لمشروع وحدة المعاجلة المركزية للمخلفات السائلة في منطقة صبحان.

واشار الى سعي الاتحاد لإرجاء قرار نسب العمالة الوطنية في المصانع إلى اشعار اخر لمزيد من الدراسة والاستمرار في المساعي لفك التشابك بين المؤسسات الحكومية علاوة على استمرار الجهود لمخاطبة المسؤولين في إعادة النظر في تعرفة الكهرباء للمصانع ذات الضغط العالي دعما للصناعات الحيوية.

واشاد بالجهود المبذولة لنقل جميع الاختصاصات ذات الصلة بالقطاع الصناعي تحت مسؤولية الهيئة العامة للصناعة الكويتية بصفتها الجهة المختصة في الصناعات المحلية.

وذكر ان عام 2019 شهد تنظيم الاتحاد بعض اللقاءات المتعلقة بتعريف الصانع المحلية بفرص الاستثمار المتاحة في المشاريع الحكومية والاستمرار في تنفيذ الانشطة والبرامج ذات القيمة المضافة للقطاع الصناعي والتي ركزت على الاستثمار في العنصر البشري. وقال الخرافي «ان كنا على قناعة بان القطاع الصناعي جدير بمزيد من الاهتمام وانه يستحق الدعم الحكومي لتحقيق جزء من خطة (كويت جديدة 2035) فإننا نامل بان يكون عام 2020 اكثر إشراقا بالنسبة لهذا القطاع خاصة وانه تزامن مع بداية حكومة جديدة برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح».

ووافقت عمومية الاتحاد على جميع بنود جدول الاعمال وعلى تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 فضلا عن اعتماد الميزانية والحساب الختامي عن نفس السنة.